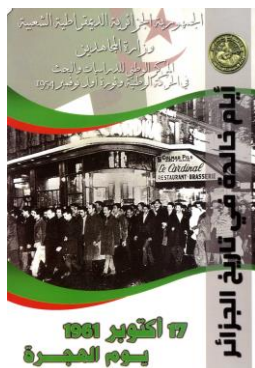


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة المجاهدين



المركز الوطني للدراسات والبحث في
الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

أيام خالدة في تاريخ
الجزائر



17 أكتوبر 1961

يوم الهجرة

سلسلة
أيام خالدة في الجزائر
17 أكتوبر 1961
يوم الهجرة

من إعداد اللجنة العلمية للمركز الوطني:

أ- سامية خامس

أ/ - مريم ماني

- سليمة إبيدير

منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث

في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

مقدمة

في سجل الثورة التحريرية أيام خالدة خلود الشعب الجزائري الذي أبان بصموده وتضحياته أنه الحصن المنيع الذي صان الثورة وصنع انتصاراتها العسكرية والسياسية.

هذه الأيام كثيرة، كل يوم منها ملحمة فريدة فصولها آيات بطولة، وتاريخ مشرق، صفحاته تضحية وفداء، وسطوره بذل وعطاء، ومداده دماء الشهداء!

ستظل هذه "الأيام" على الدوام تلهم الأجيال الحاضرة والصاعدة عبرا ودروسا لما تمثله ما وراء الجزائر من ثوابت وقيم وأخلاق سامية!!

17 أكتوبر 1961

يوم الهجرة

إن يوم الهجرة الذي يُصادف 17 أكتوبر من كل سنة هو حدث تاريخي يُحتفل به كل عام، تخليدًا لتضحيات جموع غفيرة من المهاجرين الجزائريين، بعد استجابتهم لتعليمات قيادي فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، الداعية لتنظيم مظاهرات سلمية ليلا بالرغم من الحظر المفروض آنذاك عليهم، من أجل الضغط على السلطات الفرنسية التي تمادت في تطبيق إجراءات قمعية ضد الجزائريين دون سواهم داخل باريس وضواحيها.

أسباب المظاهرات:

تعود الأسباب المباشرة لهذه المظاهرات إلى ما شهدته العاصمة باريس، من أعمال قمع رهيبة ضد الجزائريين، تمثلت خاصة في التفتيش المُباغت، والاعتقال التعسفي للجزائريين المشتبه فيهم طبقا لتعليمات "موريس بابون" MAURICE PAPON، المعروف بعنصريته تجاه المهاجرين الجزائريين وتضييقه الخناق على قيادي ومناضلي فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا،

سلسلة أيام خالدة في تاريخ الجزائر

حيث تمركز قسم كبير من قوات الأمن الفرنسية في الأماكن التي يتواجد بها الجزائريون وصبّت جام غضبها وانتقامها عليهم. ومما زاد الأمور تعقيدا، هو إصدار "موريس بابون" MAURICE PAPON بتاريخ 5 أكتوبر 1961، قرار حظر التجول على الجزائريين في باريس وضواحيها، ابتداءً من الساعة الثامنة والنصف ليلا إلى غاية الخامسة والنصف صباحا، وخلالها عاشت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، فترة حرجة بسبب الرقابة المشددة على مناضليها وتنقلاتهم، مما أعاق نشاطهم الثوري. ولم يكتف "موريس بابون" MAURICE PAPON بإصدار قرار حظر التجول بل فرض قيودا على كل المقاهي والمطاعم، التي يتردد عليها الجزائريون وألزم أصحابها بالإغلاق على الساعة السابعة مساءً.

التحضير للمسيرات السلمية:

بسبب القرارات التعسفية التي أصدرها محافظ شرطة باريس "موريس بابون" MAURICE PAPON والتي تُجبر الجزائريين على ملازمة مساكنهم في التوقيت المذكور أعلاه، قرّرت فيدرالية جبهة التحرير الوطني الردّ على تلك الممارسات القمعية بتنظيم مظاهرة سلمية حاشدة يوم الثلاثاء 17 أكتوبر 1961، لوقف حظر التجول المفروض على الجزائريين. وبعد الاجتماعات

سلسلة أيام خالدة في تاريخ الجزائر

التحضيرية، أرسلت التقارير إلى كافة المسؤولين لإعلامهم بالأمر، وأعطيت التعليمات الصارمة على أن تكون المظاهرات سلمية.

لقد استطاعت فيدرالية جبهة التحرير الوطني في فترة وجيزة تعبئة المهاجرين الجزائريين من أجل القيام بمظاهرات ضد سياسة "موريس بابون" MAURICE PAPON العنصرية، والتعبير عن تحدي الجزائريين لفرنسا في عقر دارها، وكانت العديد من الاتصالات قد تمّت بين مسؤولي التنظيم الثوري بالمقاطعات الفرنسية من أجل التنسيق فيما بينهم، لضمان مشاركة أكبر للمهاجرين الجزائريين في هذه المظاهرة المقررة طيلة ثلاثة أيام كاملة، وقد خُطّط لها بدقة على أن تتم على مراحل زمنية ثلاثة: يوم 17 أكتوبر 1961 هو خروج عام للمتظاهرين الجزائريين من باريس وضواحيها، وفي اليوم الموالي هو الإضراب العام للتجار من أجل التصعيد، بينما خُصّص اليوم الثالث لخروج المرأة الجزائرية في مظاهرات أمام الإدارات والمحاكم والسجون، وأعطيت تعليمات صارمة للمتظاهرين من أجل أن تكون المسيرات سلمية بحيث لا يُحمل خلالها أي سلاح مهما كان نوعه.

حدّدت فيدرالية جبهة التحرير الوطني مواقع سير المظاهرات مثل ميدان "الأوبرا" OPERA بباريس والشوارع الكبرى وكذا الأحياء الكبيرة مثل الحي "اللاتيني" QUARTIER LATIN ونهج "سان جرمان" SAINT-GERMAIN ومنطقة سجن "الباستيل" BASTILLE

سلسلة أيام خالدة في تاريخ الجزائر

لرمزيته وهو تحرير المساجين. وكانت شعارات المظاهرة مُحدّدة في "الجزائر مستقلة" "تحيا الجزائر" و"الحكم لجهة التحرير الوطني"، وفي حالة تدخّل الشرطة لتفريق المتظاهرين يكون الرد بترديد "حرّروا المساجين" "حرّروا الجزائر".

سير المظاهرات السلمية ورد الفعل الفرنسي:

في ليلة 17 أكتوبر 1961 المُصادف ليوم الثلاثاء وفي جو مُمطر خرج ما يقارب 30.000 متظاهر جزائري، رجالا ونساءً وأطفالا، انطلاقا من الأحياء القصديرية المحيطة بباريس باتجاه شوارع العاصمة الفرنسية في هدوء مردّدين شعار "لا للتمييز العنصري"، "نعم لرفع حظر التجول"، "تحيا جهة التحرير الوطني" "الجزائر مستقلة"، وغيرها من الشعارات الوطنية. كما رُفِع العلم الجزائري في المسيرة السلمية على الرغم من أن تعليمات قيادة فيدرالية جهة التحرير الوطني لم تدعُ لذلك صراحة، لكن الحماس كان أقوى من ذلك، إذ تمّ حمله من طرف المناضل "بن عربي الحبيب" الذي اغتيل في اليوم الثاني من المظاهرات.

لقد وجدت السلطات الفرنسية ضالتها، في استغلال هذا الحدث السلمي، ضد المهاجرين الجزائريين الذين اخترقوا قرار الحظر بشجاعة، لذا جابهت الشرطة الفرنسية المقدر عددها بـ 7000 عنصر وثلاث وحدات وحاميتين من الفرقة الجمهورية

سلسلة أيام خالدة في تاريخ الجزائر

للأمن COMPAGNIES REPUBLICAINES DE SECURITE ، جموع المتظاهرين، بأعمال وحشية استخدمت خلالها أبشع وسائل القمع، من قنابل مسيلة للدموع والضرب بالهراوات وبمؤخرات الأسلحة وإطلاق النار عشوائيًا دون تمييز، وتركت الكثير منهم في برك من الدماء من جزاء الضرب بالعصي على الرؤوس، فأصبحت أزقة المدينة مليئة بجثث المتظاهرين، وتم رمي حوالي 450 جزائرياً في نهر "السين" LA SEINE بباريس مكبلين اليدين والرجلين أمام مرأى "موريس بابون" MAURICE PAPON شخصياً. وحسب بعض الشهود ممن عايشوا الحدث فقد ظلت جثث الجزائريين، تطفو على نهر "السين" LA SEINE لعدة أيام من شهر أكتوبر، كما أُعطيت الأوامر لدفن جميع القتلى في مقبرة "لاشاز" LA CHAZE ، ناهيك عن آلاف الجرحى، وتبيّن لاحقاً أن بعض جثث الجزائريين الذين قُتلوا في هذا التاريخ، تم دفنها في بعض حدائق البيوت أيضاً للتستر على الجرائم المرتكبة ضد الجزائريين.

ولم تتوقف جرائم السلطات الفرنسية عند هذا الحد، بل قامت قوات الفرقة الجمهورية للأمن COMPAGNIES REPUBLICAINES DE SECURITE باعتقال 11.538 جزائري متظاهر، من بينهم حوالي عشرين طفلاً، قبض عليهم مع أوليائهم، وتسابقت عناصرها لضربهم بالهراوات بمجرد نزولهم من سيارات الشرطة، واقتيد

سلسلة أيام خالدة في تاريخ الجزائر

جميعهم إلى ملعب "بيار دو كوبرتان" PIERRE COUBERTIN أين قضوا خمسة أيام تحت وطأة القهر والجوع والبرد. كما تمّ إعدام الكثير من المعتقلين شنقًا في غابة "فانسان" LE BOIS DE VINCENNES ، زيادة على التعذيب والاستنطاق في مراكز الاعتقال لكل المشتبه بهم، ووضعت الحواجز والمتاريس في الطرقات لمنع تدفق ما تبقى من جموع المتظاهرين باتجاه المصالح الحكومية والإدارية. لم تتوقف انتهاكات السلطات الفرنسية عند هذا الحد بل تواصلت بمطاردة الطلبة الجزائريين المتواجدين بفرنسا، وأوقفت نشاطهم، وطردت العائلات الجزائرية خارج فرنسا، كما تم توقيف العديد من العمال عن العمل، في ورشات البناء خاصة في باريس وضواحيها ونقلهم إلى الجزائر كعقاب لهم، ونفس المصير لقيه باقي المعتقلين المُقدّر عددهم بـ 11.538 إذ نُقلوا إلى أرض الوطن باتجاه المحتشدات. ولم تستثن فرنسا من حملتها القمعية أصحاب المقاهي والفنادق، حيث جرّدتهم من ممتلكاتهم باعتبارها مقرات لتجمّع الجزائريين لدعم الثورة التحريرية.

صدى المظاهرات إعلاميا:

بالرغم من فظاعة المشهد المروّع، الذي كانت شوارع باريس و نهر "السين" LA SEINE مسرحًا له، تكتّمت فرنسا عن جرائمها بالتعتيم الإعلامي، حيث تسترت على الوقائع والأحداث المأساوية واكتفت بذكر عدد محدود للضحايا، مثلما أعلن عنه

سلسلة أيام خالدة في تاريخ الجزائر

وزير الداخلية الفرنسي " روجي فري " ROGER FREY في ردّه على أعضاء مجلس الشيوخ: "إن العدد الدقيق للفرنسيين المسلمين، الذين قُتلوا خلال مظاهرات 17 و 18 أكتوبر هو ستة، والعدد الدقيق للفرنسيين المسلمين الذين حُمِلوا إلى الجزائر بعد مظاهرات 19 و 20 أكتوبر هو 500. وهم إمّا احتُجزوا في معتقلات، أو على العكس أُرسِلوا إلى دواويرهم الأصلية، أما الجرحى الذين أُدخلوا إلى المستشفيات فهو 136". وأفادت إحدى الصحف اليمينية « LE PARISIEN » ادعاء سقوط ضحيتين فقط في عملية تصفية حسابات بين مواطني بلدان شمال إفريقيا، بل واتهمت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بالتطرف وأنها حاولت تطويق العاصمة الفرنسية باريس، من أجل عرقلة المفاوضات الفرنسية الجزائرية.

وإزاء هذا التعقيم الإعلامي، نشرت وزارة الإعلام بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كتيبًا موسومًا بـ " مظاهرات 17 أكتوبر 1961 الجزائرية والقمع الاستعماري بفرنسا" وقد تمّ تحريره اعتمادًا على تقارير فيدرالية جبهة التحرير الوطني، الداخلية، وبعض المقتطفات من مقالات صحفية. وفي 1 نوفمبر 1961، خصّت صحيفة المجاهد أحداث 17 أكتوبر، بمقال ورد فيه: " لقد ظهر وجه الشرطة وقوات القمع في أبشع صُوره، خادما لنظام أصبح فيه القتل مُباحًا قانونًا وأمسى العنف والوحشية

سلسلة أيام خالدة في تاريخ الجزائر

قاعدة ومنهاجًا [...] ومرة أخرى، تُشهد تلك الأحداث المساوية العالم أجمع على الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها الاستعمار الفرنسي في حق الشعب الجزائري. ففي الوقت الذي بدأ فيه بصيص المفاوضات في البزوغ، ها هو الاستعمار يسعى لإطفائه ويقضي نهائيا على حظوظ نجاحه. والحكومة الفرنسية هي وحدها التي ستتحمل وزر تلك الإجراءات والأفعال [...].

ورغم تسرُّ السلطات الاستعمارية عن جرائمها خلال المظاهرات السلمية، التي خلفت مقتل 200 جزائري حسب مصادر قريبة من معهد الطب الشرعي، وآلاف الجرحى وترحيل 1500 معتقل من المتظاهرين، إلى الجزائر وإيداعهم الإقامة الجبرية بقراهم أو مُدنهم الأصلية، واستمرت العملية إلى غاية نهاية شهر ديسمبر، فإن مظاهرات 17 أكتوبر 1961 ساهمت في تعزيز النضال الوطني وأكّدت مدى تلاحم الشعب الجزائري مع ثورته داخليا وخارجيا، ونجاحه في فضح السياسة الاستعمارية بالجزائر وفرنسا أيضا، عن طريق وسائل الإعلام الدولية، كما أكسبت هذه الأحداث القضية الجزائرية أنصارًا كثيرين زاد في دعم الثورة سياسيًا وإعلاميًا وماديًا والدفاع عن المساجين وفضح ممارسات المستعمر الفرنسي، وهو ما ساهم بالتعجيل في مفاوضات إيفيان EVIAN الثانية التي وضعت حلاً نهائيًا للقضية الجزائرية.